التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية
الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب آخر

د. عمر مولود دنس[1]

المستخلص:

يقدم البحث قراءة نقدية لمفهوم التنمية السياسية، بهدف إلقاء الضوء على نظرية التحديث الغربية للازمات السياسية و كيف عالجت الدراسات الغربية الحديثة الأزمات التي تواجه المجتمعات التي تشهد حراكاً تحديثياً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

تعتبر التنمية السياسية مفهوماً حديثاً، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع عنها، ويعرفها الباحثون بأنها "هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إدراكا أو إخراجاً لكرامة الإنسان ومطالبه، هذا إلى جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع.

ويؤكد البحث على أنه نتيجةً لأن عمليات التحديث الاقتصادي والاجتماعي عادةً ما تفرز عدد من التحديات والأزمات التي على النظم السياسية التعامل معها، فإن السؤال الصعب الذي على التنمية السياسية الإجابة عليه يدور حول كيفية التوفيق بين الحاجة إلى التحديث الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ودواعي الاستقرار السياسي من ناحية أخرى. وبينما

1- أستاذ مشارك كلية الاقتصاد-جامعة الزاوية.

تؤكد الاتجاهات الحديثة في نظرية التحديث على أهمية بناء المؤسسات الديموقراطية في دعم شرعية واستقرار النظام السياسي.

مقدمة:

شهدت مرحلة الخمسينات والستينات من القرن المنصرم استقلال العديد من دول العالم الثالث، وبدأت هذه المجتمعات تشهد الكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية وما صاحب ذلك من أزمات سياسية داخلية. وأصبح من أولويات القيادات السياسية في هذه البلدان تحقيق المستوى المنشود من التنمية السياسية و الاقتصادية، مع المحافظة علي الاستقرار السياسي. كذلك ساهم اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي في تزايد الاهتمام السياسي بالدول المستقلة حديثاً، بالتالي تزايد نشاط حركة التنظير العلمية للمشاكل التي تعاني منها هذه المجتمعات وكيفية معالجتها بما يحقق لها ما تصبو إليه من تنمية واستقرار منشودين (الزيات، 2002: 34). وأتت أغلب الجهود النظرية في هذا الشأن من الدوائر العلمية الغربية، خاصةً لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة، التي اضطلعت بدور ملموس في إصدار العديد من البحوث والدراسات المتخصصة والرائدة في مجال التنمية السياسية، حاولت من خلالها تشخيص حالات التقدم والتخلف السياسي في العالم الثالث –وغيره من الدول الأوروبية في فترة لاحقة– ومعرفة العلاقة بين التنمية السياسية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت السمة البارزة للدراسات الأوائل في هذا المجال تتمثل في الربط بين التنمية السياسية وعملية التحديث، من خلال التركيز على سياق التحول المجتمعي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع صناعي حديث، لكن تدريجياً ومنذ أواسط الستينات بدأ بعض المختصين والباحثين التنبه إلى أن قضايا التنمية السياسية المختلفة مثل المشاركة السياسية، الاندماج السياسي، الاستقرار السياسي، لا يمكن علاجها في سياق

ثنائية التخلف والتحديث، لأنها شائعة ويمكن أن تظهر في أي مجتمع يتعرض بناؤه الهيكلي لتغيرات اجتماعية واقتصادية. أي أنها لا تقتصر على انتقال المجتمع من مرحلة تقليدية إلى أخرى أكثر حداثة، لأنها تحدث في أي مرحلة من مراحل تطور المجتمعات وتحولها (Huntington and Dominguez, 1975: 95)، مما ساهم في توسيع دائرة الاهتمام بالمتغيرات الثقافية والسياسية التي تؤثر في عملية التحول الاجتماعي؛ فركز بعضهم على العلاقة بين الثقافة السياسيةculture political والتنمية في المجتمعات النامية (باي و فيربا 1965)، والمؤسسات السياسية political institutions ودورها في عملية التنمية السياسية والاقتصادية (لابالومبارا و واينر 1966)، واستقرار النظام السياسي political order/stability (هنتنجتون، 1968)، وأزمات التنمية السياسية وتسلسلها crisis and sequences in political development (بايندر وآخرون، 1971)...الخ.

وهكذا يمكن القول: إن غالبية الباحثين في الدراسات السياسية المقارنة اجمعوا في مراحل لاحقة من تطور دراسات التنمية السياسية على التركيز على الخصائص السياسية والاجتماعية كمتغيرات رئيسية لفهم ديناميكية العملية التنموية في هذه المجتمعات، مع الأخذ في الاعتبار أهمية توسيع أجندتها واهتماماتها للاستجابة للتحديات التي تواجهها المجتمعات في مراحل مختلفة من تطورها، مثل مشاكل الهوية الوطنية، بناء المؤسسات السياسية الديموقراطية، الاستقرار السياسي...الخ. أي أن غالبية الباحثين في هذا المضمار يجمعون على أن لعمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي التي تشكل جوهر عملية التحديث، إسقاطاتها على التنظيم السياسي للمجتمعات النامية، وما لذلك من مدلولات بالنسبة لمضمون التنمية السياسية المنشودة.

أهمية البحث وأهدافه.

تعود أهمية هذا البحث إلى الأهمية التي تحظى بها قضايا التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدول النامية بشكل عام، وفي دول ثورات الربيع العربي بشكل خاصة، لأن التغيرات التي تشهدها هذه المجتمعات مستمرة وديناميكية، وتؤثر بشكل أو آخر على أسس التنظيم السياسي وحالة الاستقرار السياسي فيها، و تأثيرها علي الجانب الاقتصادي، مما يتطلب دراستها بشكل معمق وفهم أبعادها المختلفة وما تحمله من مدلولات سياسية، خاصةً أن التقارير التي تصدرها المؤسسات المتخصصة بقضايا التنمية والحكم في العالم (مثل البنك الدولي ودار الحرية Freedom House) تشير إلى ضعف التنمية السياسية في كثير من هذه الدول مما قد يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي فيها.

ويهدف البحث إلى إطلاع القارئ على الجديد في أدبيات التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية)، أي أن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن أبعاداً أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي إنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى المعاشي للشعب والقضاء على تخلفهُ واستغلاله، والتنمية بذلك عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية، حيث تأخذ بالحسبان إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وإقامة مجتمع ديمقراطي موحد، ومن هنا يمكن القول: أن التنمية كما جاء في (النشرة الاستراتيجية، العدد1، لندن) هي: عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية. إن التنمية تهدف إلى تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع المادية والثقافية وبناء على ما تقدم وعند التصدي لتحديد مفهوم التنمية فإننا نجد، اتفاقاً بين الباحثين على أن التنمية هي عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة، في القطاع

الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، وكذلك في الإطار السياسي (تموز 1981، ص20)، لمعرفة كيف عالجت الدراسات الحديثة في مجال التنمية السياسية الآثار السلبية التي تتركها عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي على الاستقرار السياسي في المجتمعات النامية. ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة أقسام:

أولاً: تأصيل نظري موسع لبعض المفاهيم التي شكلت جزءاً مهماً من أدبيات دراسات التنمية السياسية، يكون الهدف منه توضيح هذه المفاهيم وتحديد مضمونها.

ثانياً: أثر عملية التحديث على التنظيم السياسي للمجتمع: حيث يتم مراجعة الأدبيات في هذا الشأن لمعرفة الأثر الذي تتركه عملية التحديث في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على التنظيم السياسي للمجتمع.

ثالثاً: التنمية السياسية والحكم الرشيد: وفيه يتم تحديد مفهوم للتنمية السياسية و يرى الباحث أنه أكثر استجابة في معالجة التحديات السياسية المنبثقة عن عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: الخلاصة والتوصيات.

أولاً: التأصيل النظري للمفاهيم الأساسية:

تكمن إحدى الإشكاليات التي تواجه الباحثين في العلوم الاجتماعية في كثرة وتباين وتداخل المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية مما يستوجب تعريفها بشكل واضح ودقيق يساعد على تحليل الظاهرة محل الدراسة، وفهم ديناميكيتها، ويضفي على دراستها قدراً أكبر من الموضوعية. بالتالي فإن الباحث سوف يحاول استعراض المفاهيم التالية:

1-التحديث والتنمية السياسية:

يعرف بلاك C. Black التحديث بشكل عام على أنه "عملية تكيف النظم التي تطورت عبر التاريخ مع التغيرات الوظيفية المتنامية الناجمة عن الزيادة غير المسبوقة في المعرفة لدى الإنسان، الناتجة من الثورة العلمية، مما عزز سيطرة الإنسان على بيئته" (7 :1966). فيما يعرفه كارل دويتش Karl Deutsch من خلال ما يسميه بعملية "الحراك الاجتماعي" social mobilization، التي هي عبارة عن "سلسلة من التغيرات التي تحدث لشرائح كبيرة من السكان في المجتمعات التي تشهد تحولاً من التقليدية إلى الحداثة"، إنه "شيء يحدث لإعداد كبيرة من الناس في مناطق تشهد تحديث....حيث تظهر الممارسات المتقدمة وغير التقليدية في الثقافة، والتكنولوجيا، والحياة الاقتصادية وتصبح مقبولة على نطاق واسع" (493 :1961). وتشمل عملية التغير هذه عدة أوجه من مظاهر الحياة الاجتماعية مثل تغيير مكان الإقامة/السكن، العلاقات المباشرة بين الأشخاص، أدوار المؤسسات، السلوك والخبرات والتوقعات، الذكريات والعادات والاحتياجات، وكذلك أسس الانتماء والترابط داخل المجتمع associational sentiments، وهوية الفرد personal identity. ويمكن الاستدلال على عملية التغير التي يشهدها المجتمع من خلال عدد من المؤشرات مثل تقمص أساليب الحياة الحديثة (الآلات، مباني...)، تزايد وسائل الإعلام ودورها في المجتمع، الانتقال، التمدن/التحضرurbanization، التحول من المهن الزراعية إلى الصناعية، ازدياد مستوى التعليم والدخل الشخصي. وتؤثر هذه التغيرات على التنظيم السياسي للمجتمع، خاصةً أسس الترابط والانتماء بين الجماعات السياسية، وتولّد الحاجة إلى إعادة تنظيم المؤسسات السياسية لتعزيز كفاءتها (Ibid.: 495).

بينما يرى هنتنجتون (1968) أن عملية التحديث متعددة الجوانب تتضمن تغيرات في جوانب الحياة المادية والفكرية للبشر، وتظهر ملامحها الرئيسية من خلال مظاهر التمدن، التطور الصناعي، الديمقراطية، التعليم، تطور مشاركة الأفراد في وسائل الإعلام، تنامي أهمية المعرفة في الحياة البشرية، وظهور المؤسسات السياسية ذات التخصص الوظيفي والتمايز البنيوي، إضافةً إلى عقلانية وترشيد السلطة (pp.: 32-34).

إذاً، التحديث عملية تتضمن التحول من مجتمع تقليدي إلى حديث، بما يستوجبه ذلك من تغيرات في جوانب المجتمع المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تخلق توازنات وتوجهات جديدة داخل الطيف الاجتماعي والسياسي، تعززها التحولات المادية (في الجانب الاقتصادي) والفكرية (في الجانب القيمي) للمجتمع. ويمكن بناء على ذلك تحديد جوانب رئيسية ثلاثة لعملية التحديث:

التغير الاجتماعي:

يرى جيرث وميلز Gerth and Mills بأن التغير الاجتماعي يعبر عن التحول الذي يطرأ على الوظائف أو الأدوار التي يضطلع بها الأفراد، إضافةً إلى التغيرات التي تصيب النظم الاجتماعية والأطر والمكونات القيمية التي يتضمنها البناء الاجتماعي في ظل سياق زمني محدد (نقلاً عن الدقس، 1987: 15). فيما يعرف جون جيلين و جون فيليب Gillin and Philip (1942) التغير الاجتماعي على أنه التحول الذي يصيب أنماط الحياة المقبولة، والذي يحدث نتيجة للتبدل في الظروف الجغرافية أو الأجهزة الثقافية أو التركيب السكاني أو الأيديولوجيات، أو الابتكارات. بناءً على ذلك يرى حسين رشوان أن التغير الاجتماعي يشير إلى الاختلافات المتعاقبة التي تطرأ على بعض العلاقات الاجتماعية مثل المعايير، والأدوار، والمكانة، والبناء

الاجتماعي، والعائلة، والمؤسسات الدينية...الخ، مما ينعكس على السلوك والهياكل السياسية (1997: 52، 87). وهكذا يمكن القول: إن التغير الاجتماعي عملية تحول مستمرة، سلبية أو إيجابية، تطرأ على النظم الاجتماعية وتؤثر فيها من ناحية بنيوية ووظيفية وقيمية في ظل سياق زمني محدد، يتمخض عنها تغيرات في وضع الأفراد والجماعات والتنظيمات داخل المجتمعات وتؤثر في سلوكهم وأدوارهم، وذلك يؤثر بدوره على أسس التنظيم السياسي للمجتمع.

التغير الاقتصادي:

عادة ما يتم الخلط بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة، مثل التنمية الاقتصادية، التحديث الاقتصادي والنمو الاقتصادي، رغم أنها ترمز لمواضيع مختلفة، وإن كانت متداخلة. حيث يعرف هنتنجتون التغير الاقتصادي من خلال عملية التحديث الاقتصادي التي تقتضي تنوعاً في الأنشطة الاقتصادية واهتماماً متزايداً بالصناعة والتجارة على حساب الزراعة، وتشهد أيضاً ظهور أسواق وطنية ومؤسسات اقتصادية فعالة وتزايد دور رأس المال على حساب العمل كعنصر من عناصر الإنتاج (1968 :32-34). بينما يركز آخرون على مفهوم التنمية الاقتصادية لأنها تتضمن تغيرات تتجاوز مسائل الزيادة في دخل الفرد الذي يشكل صلب مفهوم النمو الاقتصادي. حيث يرى مالكوم جيللز وآخرون في هذا الصدد Malcolm (1986) Gillis etal أن التغير الاقتصادي يرتبط بزيادة مستويات التصنيع والتحضر، بالتالي فهم يعرفونه من خلال مفهوم التنمية الاقتصادية القائمة على تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، عمادها ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج القومي وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف، بما يصاحب ذلك من تغيرات في الخصائص الديموغرافية والعادات الاستهلاكية للأفراد، إضافةً إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل

و في نفس السياق يرى عبدالقادر عطية أن التنمية الاقتصادية تنطوي على حدوث تغير كمي ونوعي في الاقتصاد الوطني، مما يجعلها عملية شاملة تستوجب تغيراً في توزيع الدخل وهياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد (1988: 16). كما يمكن القول: إن التغير الاقتصادي هو "تغيير وسائل الإنتاج في المجتمع وما قد يستتبعه من تغيرات في وسائل التوزيع أو تقسيم العمل وغيرها" (ضاحي، 1992: 542).

وفي هذا البحث يقصد بمفهوم التغير الاقتصادي والاجتماعي ذلك الجزء من عملية التحديث التي تتضمن سلسلة من التغيرات في أوجه حياة المجتمع، تدور حول تزايد مستويات التصنيع والتطور التجاري والزراعي، وتعدد وسائل الإعلام والاتصال وتنامي دورها في المجتمع، وتحسن الوضع التعليمي والصحي، يصاحب ذلك تغير في مشاعر الانتماء والترابط في المجتمع associational sentiments. وتكمن أهمية مثل هذه التغيرات في تأثيرها المؤكد على التنظيم السياسي للمجتمع.

التغير السياسي:

إن أحد الاتجاهات السائدة في تعريف التحديث السياسي والتنمية السياسية ذلك الذي يعرفهما من خلال عملية التغير السياسي، التي تأتي كجزء من عملية التحديث الشاملة التي تتعرض لها مكونات المجتمع المختلفة، وتتمحور حول ترشيد السلطة وفق أسس قانونية ودستورية، والتمايز الوظيفي للمؤسسات السياسية، والمشاركة السياسية (Bill and Hardgrave, 1981 :66-67).

التحديث السياسي يستخدم من قبل أساتذة العلوم السياسة للإشارة إلى التحول في النظم السياسية التي شهدتها أوروبا وأجزاء أخرى من العالم منذ عصور النهضة (Dodd, 1972: 12-13)، والذي تميز بظهور مجموعة من الخصائص المتلازمة التي حددها باي Pye بترشيد وعلمانية العملية السياسية، والميل العام للمساواة (خاصةً

في الفرص والمشاركة السياسية والتنافس على المناصب الحكومية)، وقدرة النظام السياسي على صنع السياسة العامة وتنفيذها، والتمايز والتخصص في الوظائف السياسية التي يضطلع بها النظام ومؤسساته المختلفة، دون أن يكون لذلك أثر سلبي على التكامل بين عناصره (48-45: 1966). حيث يشكل ظهور هذه المتلازمات تحدياً حقيقياً للنظم السياسية التقليدية، يتم التعبير عنها من خلال عدد من الأزمات، مثل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية، والاندماج، التي تعرف بـ "المشاكل التنموية"، وبالتالي يكون هناك حاجة ماسة للتنمية السياسية لمعالجة مشاكل التحول المجتمعي هذه (Dodd, 1972::Bill and Hargrave, 1981: 96). وقد عرف الموند و باول Almond and Powell التنمية السياسية من خلال قدرة النظام السياسي على حل المشاكل التنموية المصاحبة لبناء الدولة والمجتمع، النابعة من عملية التحديث. ويكون ذلك من خلال "الزيادة المتنامية في تمايز وتخصص البنى السياسية، وزيادة علمنة الثقافة السياسية" (105 :1966). أي من خلال عملية تحديث النظام السياسي القائمة على خلق مؤسسات أكثر فعالية وأكثر تخصصاً، حتى تستطيع التكيف مع الظروف المتغيرة، ويقل فيها دور وتأثير القيم والروابط والأنماط التقليدية على العملية السياسية.

أما هنتنجتون (1968) فيعرف التنمية السياسية من خلال بناء المؤسسات السياسية (مثل الأحزاب، الأجهزة البيروقراطية، القوات العسكرية) القادرة على توجيه عملية التغير الاجتماعي، زيادة على كونها متمايزة بنائياً ومتخصصة وظيفياً ومتجانسة / متماسكة، تعزز تماهي الشعب مع النظام السياسي من خلال زيادة مشاركتهم في العملية السياسية (p, 266).

أما لتنمية السياسية عند لباينـدر وآخـرون.Binder et al (1971) فالتنميـة السياسية عملية متعددة الجوانب تتعلق بأداء النظـام الـسياسي؛ أي بقـدرة المؤسـسات الحكوميـة governmental capacity وتمايزهـا differentiation، والمـساواة equality.

إن المهم هنا هو قدرة المؤسسات السياسية علـى تبنـي سياسـات وحلـول مرضية لأزمة الهوية والشرعية والمشاركة والقدرة، والتغلغل، والتوزيع والانـدماج، الناتجة عن عملية التحديث، بالتالي فإن التنمية السياسية تتمحور حول تفعيـل قـدرة وأداء النظام السياسي من خلال مؤسساته المختلفة لإدارة ما يتعرض له من أزمـات، وعملية التنمية يجب أن تكون ذات طابع وطني أو قومي شامل، فالتنمية لا يمكن "أن تحقق حركتها الفاعلة ما لم يكن هنالك استبدال للوحدات القرابية لتحل محلها الوحدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية المتخصصة، و يتضح مما تقدم أن التنمية غير المرسومة وغير المتوازنة بين الأقاليم سوف تؤدي إلى خلل كبير داخل الدولـة نفسها ومن ثم ظهور حركات معارضة أو مناهضة للنظام السياسي، أو تقوم بالمطالبة بالانفصال عن الدولة ألام، وخاصة في الأقاليم التي تعاني مـن أوضـاع اقتـصادية متدنية جداً.

2- الشرعية السياسية والاستقرار السياسي:

هناك ارتباط وثيق الصلة بين الشرعية والاستقرار، حيث لاحظ ماكس فيبـر (1947) أن الحاكم أو النظام السياسي يجابه صعوبة كبيرة فـي قدرتـه علـى إدارة الصراع داخل المجتمع، تلك القدرة التي تساعده في دعم الاستقرار الـسياسي علـى المدى الطويل وتعزيز فعالية الحكومة، ما لم يتمتع بالشرعية. أي أن غياب الـشرعية يضعف من قدرة الحكومة على التحكم بالتناقضات داخل المجتمع ممـا يبعـث علـي

الفوضى وعدم الاستقرار. وهذا تمر به ثورات الربيع العربي من عدم وجود استقرار السياسي على المدى الطويل، وبالتالي تتأثر الحياة الاقتصادية و الاجتماعية سلباً.

الشرعية السياسية:

يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر من الرواد الذين تصدوا لمسألة ممارسة السلطة وتنظيم المجتمع ولاقت آراؤه رواجاً كبيراً. حيث يذهب إلى أن الشرعية السياسية تعبر عن نوع العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وأن المحكومين يوالون النظام ويطيعونه بقدر قدرته على تلبية مطالبهم أي أنهم يؤمنون بحق النظام في ممارسة السلطة لعدة أسباب مادية ومعنوية وتاريخية، لكنه أستبعد عامل الإكراه والإذعان كمصدر مفضل لشرعية السلطة (30-124 :1947). بينما يرى مارتن ليبست Seymour Martin Libset (1959, 1960) أن الشرعية السياسية تعبر عن قدرة النظام السياسي على خلق انطباع لدى الأفراد بأن المؤسسات السياسية ملائمة للمجتمع وقادرة على تجسيد طموحاته وقيمه. وهكذا يكون هناك نوع من التطابق بين قيم المجتمع وسلوك النظام السياسي. ويؤكد ليبست على أهمية الفاعلية لتدعيم شرعية النظام السياسي لأنها مؤشر على قدرة النظام السياسي على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على المجتمع كظهور تنظيمات سياسية جديدة لها مطالب وطموحات معينة أو تفشي قيم وأفكار جديدة، مما يستوجب مرونة من قبل النظام لمواكبتها حتى لا تفقد المؤسسات السياسية شرعيتها.

كما يمكن القول: إن الشرعية تنبع من يقين المواطن بان النظام السياسي يحقق طموحاته وبالتالي فهو يطيعه، لأن ذلك يتوافق مع مبادئه الأخلاقية ومع ما يراه صحيحاً ومحققاً الإغراض المجتمع، ويقتضي ذلك دعم المواطن للنظام، لكن ذلك الدعم بطبيعة الحال ليس مرده الإغراءات والحوافز (المادية) بقدر ما هو نابع من

إيمان المواطن بصلاح السلطة السياسية (Easton, 1965: 278). بالتالي يمكن القول أن عاملي الحق واليقين يشكلان لب الشرعية السياسية (والي، 2003: 24).

الاستقرار السياسي:

يمكن القول: إن جميع التعريفات السائدة للاستقرار السياسي تربطه بمجموعة من المتغيرات المتعلقة بعمل وطبيعة النظام السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع. وقد ذهب ليون هرويتز Hurwitz في استعراضه لأدبيات الاستقرار السياسي إلى تحديد عدد من الاتجاهات الشائعة في هذا الشأن، وهي الاستقرار السياسي بمعنى، شرعية ودستورية النظام السياسيconstitutionality and legitimacy، ثبات واستمرارية الحكومة (غياب التغيير المتكرر في التشكيلة الحكومية) regime longevity، غياب التغيير البنيوي للنظام السياسي absence of structural change، توافر عدد من الخصائص المجتمعية المرتبطة بأداء النظام وعلاقته بالمجتمع multifaceted societal attribute (1973: 439-64). بينما يربط كل من داوينج وكيمبر Dowding and Kimber (1983) بين الاستقرار السياسي وقدرة النظام على البقاء Survival.

أي أنه يمكن القول: إن هناك توجهين رئيسين في تعريف الاستقرار السياسي. التوجه الأول يربط بين الاستقرار وغياب العنف؛ أي الحفاظ على حالة من النظام والانضباط داخل المجتمع civil order نتيجة احترام القانون وغياب مظاهر العنف في السلوك الاجتماعي (Hurwitz, 1973: 449). وهكذا يكون الاستقرار السياسي مرتبطاً بسلمية التعاطي السياسي واحترام القانون والنظام، وتصبح الحروب الأهلية والانقلابات والتطهير العرقي والثورات وحروب المليشيات والاغتيالات وأعمال الشغب مؤشرات على عدم الاستقرار السياسي. كما هو الحال في ليبيا ومصر وتونس.

أما التوجه الثاني فيهتم بالجانب الوظيفي، ويكون التركيز منصباً على أداء النظام السياسي، لاسيما قدرة وشرعية المؤسسات السياسية. ويرى ليبست (1960) في هذا الصدد بأن استقرار النظام يرتبط بمدى شرعيته والتي بدورها ترتبط بمدى كفاءة وفاعلية المؤسسات السياسية. إذ أن استقرار النظام يضعف ويصبح تحت الخطر عندما تتهاوى شرعيته، بينما النظام السياسي الذي تتمتع مؤسساته بكفاءة وفاعلية يصبح لديه شرعية، مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتحديات التي يتعرض لها. أما بالنسبة لهنتنجتون (1968) فإنه يؤكد على أهمية دور المؤسسات السياسية وقدرتها على عملية الضبط السياسي political order من أجل التحكم بتسارع ومسار عملية التغير الاجتماعي مما يجعل السلطة السياسية تحافظ على شرعيتها وتحفظ للنظام السياسي توازنه واستقراره. لذلك فهو يعرف الاستقرار السياسي من خلال المأسسة السياسية institutionalization. (والمأسسة السياسية بأنها العملية التي تصبح بموجبها المؤسسات والعملية السياسية ذات قيمة واستقرار، ويكون ذلك من خلال التكيف والتجانس والاستقلال الذاتي و عدم التعقيد الذي تتميز به هذه المؤسسات مما يعزز من شرعية النظام (1968: 12-24)) ويرى البعض بأن الاستقرار السياسي هو حالة أما أن توجد أو لا توجد، لأنه يرتبط بقدرة النظام على التكيف مع ما قد يتعرض له من تهديدات محتملة وطارئة وبالتالي البقاء والحفاظ على هويته دون تغيير (Dowding and Kimber, 1983: 338-339).

ثانياً: أثر عملية التحديث على التنظيم السياسي للمجتمع: مراجعة للأدبيات:

يمكن فهم الأثر الذي تتركه عملية التحديث في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على التنظيم السياسي للمجتمع من خلال معرفة تأثير عمليات الحديث هذه على كل من الاستقرار السياسي والشرعية السياسية للنظام (Allardt, 1966:1).

حيث يرى غالبية علماء السياسة أن عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات النامية تؤثر بشكل سلبي على استقرارها السياسي، ما لم يصاحب بتنمية سياسية موازية. ويرجعون ذلك إلى عدد من العوامل التي لا تخرج في الغالب عن:

(أ) تدميرها لطبيعة وأسس العلاقات التقليدية بين الجماعات والأفراد وإحداث خلل في التوازنات بين القوى المختلفة داخل المجتمع.

(ب) زيادة مطالب وطموحات وتوقعات الأفراد.

(ج) تعزيز النزعة إلى الفساد لدى النخب والقوى السياسية. حيث إن هذه الظواهر والسلوكيات تضعف شرعية وقوة النظام السياسي من ناحية، وتؤدي إلى حدوث العنف والصراع من ناحية أخرى.

(د) زيادة الفساد المالي والإداري والذي يؤثر بشكل سلبي على استقرارها السياسي والاقتصادي.

وقد ركز باي Pye في هذا الصدد على تأثير عملية التغير على المكون الثقافي للمجتمع، حيث يؤكد على أن عملية التغير الاجتماعي تضعف مشاعر الانتماء والترابط داخل المجتمع التي تعتبر عاملاً رئيسياً في دعم الاستقرار، ما يعزز بالتالي من فرص الصراع. فالتغير في القيم والمعايير الاجتماعية يضعف أسس الترابط والانتماءات التقليدية ويضفي نوعاً من عدم اليقين على السلوك الاجتماعي، يفقد المجتمع بوصلته التي توجه سلوكه وأنماط التفاعلات بداخله، مما يعزز من فرص عدم الاستقرار السياسي (55-54 :1963). في نفس السياق، يعتقد ديفيد آبتر David Apter أن عملية التحديث تؤدي إلى تغيير في المعايير والأنماط والقيم الاجتماعية، ينتج عنه فقدان الفعل الاجتماعي لمساره، علاوة على عدم الثقة في ذلك التوجه نظراً لضعف التوافق والإجماع بين القوى والفعاليات الاجتماعية (24-123 :1965).

ويؤكد جيمس روزينو James Rosenau أن العنف يتولد من عملية التغير الاجتماعي، فكلما زاد تسارع معدل التغير الاجتماعي كلما كان المجتمع عرضةً لحدوث العنف والصراع بين وحداته (119 :1964).

بالنسبة لـ ماكريدس و برج Macridis and Berg، فإن عملية التحديث عادة ما تؤدي إلى عدم الاستقرار، لأن تبني برامج التحديث من قبل الحكومات السلطوية ينتج عنه ازدياد المطالب بالتغيير السياسي من قبل مختلف القوى الاجتماعية. والسبب يكمن في تنامي سقف التوقعات لدى الأفراد كلما أصبحوا أكثر تطوراً، وإذا لم يستطع النظام السياسي تحقيق طموحاتهم تكون المحصلة النهائية الثورة (118 :1991). ويرى لوينر وهوسيلتز Weiner and Hoselitz، أن زيادة المطالب بالمشاركة السياسية هي نتيجة طبيعية لعملية التحديث، مما يتسبب في عدم الاستقرار. فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحسن الأحوال التعليمية وظهور جماعات وقوى سياسية جديدة، ترفض حالة العزلة وعدم الاكتراث السياسي الذي يميز المجتمع التقليدي، فتزيد المطالب على النظام السياسي بدرجة تتجاوز قدرته على تحقيقها مما يؤدى الى الصراع على السلطة (74-173 :1961). ويرى مانكور اولسن Mancur Olson أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار لأنها تخلق طبقة من الفقراء الجدد nouveaux pauvres الذين يكونون غير راضين عن فقرهم أكثر من الطبقة الفقيرة التي لم تشهد تغيراً في وضعها الاقتصادي من الأساس. حيث يعتقد أن عدم الاستقرار يصل إلى أعلى مستوى له عندما تبلغ التنمية الاقتصادية مستويات متوسطة. كذلك تزيد مظاهر عدم المساواة داخل المجتمع مع تزايد معدل النمو الاقتصادي، مع عدم نفيه حقيقة أن التنمية الاقتصادية تخلق أيضاً طبقة من الأغنياء الجدد– طبقة متوسطة nouveaux riches (533 :1963). وهكذا يمكن القول: إن

مطالبة الحكومة بمزيد من الاحتياجات والخدمات قد يقابله عجز الأجهزة الحكومية عن تحقيق ذلك، مما يزيد من مستوى الإحباط لديهم ويؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار.

أما التأكيد الأبرز على الآثار السلبية لعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي على البنى السياسية فقد أتى من صامويل هنتجتون (1968) الذي شدد على أن عملية التحديث المعبر عنها من خلال قوى التغير الاقتصادي والاجتماعي تؤثر سلباً على التنمية السياسية وتؤدي إلى عدم الاستقرار. حيث يشير هنتنجتون إلى أن المشكلة الأساسية في السياسة تكمن في عدم قدره المؤسسات السياسية على مواكبة قوى التغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الدول النامية.

فعملية التغير هذه عادة ما تصاحب بعملية حراك اجتماعي محموم قوامه زيادة مطالب الأفراد والجماعات بمزيد من المشاركة السياسية political participation، لكن قدرة المؤسسات السياسية على تحقيق هذه المطالب السياسية محدودة نظراً لضعف مستوى المأسسة السياسية، مما يؤدي إلى إحباط اجتماعي، وبالتالي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار (pp. 47-59). في ذات الوقت تزيد عملية التحديث المتسارعة من عدم المساواة والفسادcorruption لعدد من الأسباب؛ حيث تتغير قيم المجتمع وتصبح بعض الممارسات التقليدية غير مقبولة، كذلك تظهر قوى سياسية جديدة تسعى إلى تحقيق مصالحها السياسية والمادية الخاصة، وقد تظهر قوانين جديدة ومعقدة مما يؤثر سلباً على مكانة ومصالح بعض الجماعات ويجعلها تسلك طرقاً غير شرعية للحفاظ على وضعها السابق. وبالتالي يضعف الفساد قدرة وكفاءة الأجهزة البيروقراطية الحكومية. ويؤكد هنتنجتون على أن النظام الذي لديه ميل كبير للفساد يكون لديه ميل كبير للصراع (pp. 59-69). إذاً، هناك عاملان

رئيسيان يعززان النزعة إلى عدم استقرار المطالب المتنامية بالمشاركة في العملية السياسية وتفشي مظاهر الفساد في النظام السياسي. ويكمن الحل، وفقاً لهنتجتون، في خلق مؤسسات سياسية بيروقراطية قوية، كي توجه وتتحكم بعملية التغير الاجتماعي وتنظم عملية المشاركة السياسية. وهنا نستطيع القول: إن الهدف الأسمى لعملية التنمية السياسية هو تحقيق استقرار النظام والضبط السياسي. ويكون المتغير الأبرز في تحقيق ذلك هو مدى مأسسة الحكومة the degree of government، وليس نوع الحكومة the form of government (Ibid.: 1). ويذهب بايندر وآخرون (1971) إلى نفس ما ذهب إليه هنتنجتون من التأكيد على أن عملية التحديث تصاحب بنوع من التوتر بين المكونات المختلفة للمجتمع، تتبلور من خلال ظهور عدد من "الأزمات التنموية". وحددوا هذه الأزمات على النحو التالي:

- أزمة المشاركة Participation Crisis وتتمحور حول النزاع الذي يحدث على خلفية زيادة مطالب الأفراد والجماعات بالمشاركة السياسية بتسارع يفوق قدرة المؤسسات السياسية على تلبيتها؛
- أزمة التأثير/التغلغلPenetration Crisis وتعبر عن قدرة السلطة السياسية على الحصول على ما تريد من المجتمع، وذلك من خلال خلق مؤسسات سياسية تشكل جسراً يربط بين الحاكم و المحكومين. وهكذا تزيد فعالية المؤسسات السياسية؛
- أزمة التوزيعDistribution Crisis ويقصد بها قدرة النظام على توزيع السلع والخدمات داخل المجتمع، بالتالي فهي تعبر عن مدى استجابة النظام السياسي لمطالب واحتياجات الأفراد؛

- أزمة الاندماج/ الانصهار Integration Crisis وترتبط بقدرة النظام على التغلب على الانقسامات والاختلافات والفروقات الاجتماعية والتوترات المتولدة عن ذلك، الناتجة عن عملية التخصص داخل المجتمع التي تصاحب عملية التحديث؛
- أزمة الهوية Identity Crisis وتتعلق بروابط وأسس الانتماء التي تؤثر على قرارات وميول الفرد التنظيمية، بحيث ينظر لنفسه على أنه جزء من الجماعة السياسية بدلاً من الولاءات التقليدية؛
- أخيراً، أزمة الشرعية Legitimacy Crisis التي تتولد من النزعة إلى المساواة التي تنتج عن عملية التحديث، مما يجعل المواطنين أقل قبولاً للنزعة السلطوية ومظاهر عدم المساواة في الفرص التي تميز المجتمع التقليدي. بالتالي يكون هناك خلاف بين القوى المختلفة في المجتمع حول توزيع السلطات والصلاحيات، مما يقلل الدعم للنخب السياسية التقليدية.

وقد ركزت معظم الدراسات الحديثة (في العقدين الماضيين) على مسائل التحول الديموقراطي، فحاولت غالبية هذه الدراسات اختبار مدى صحة الفرضية الأساسية لنظرية التحديث كما طرحها ليبست (Lipset, 1959) القائلة بأهمية التنمية الاقتصادية في حفز التغير السياسي المنشود، كما حاولت معرفة مدى حظوظ الديموقراطيات الحديثة في البقاء، لاسيما في ظل إخفاق بعضها في السبعينات والثمانينات ومطلع التسعينات. ويمكن القول: إن الاهتمام المتزايد بمسائل التحول الديموقراطي حفزّته نهاية الحرب الباردة، وتعزز نمط الحكم الليبرالي على حساب الأنظمة الاشتراكية، وتحول الكثير من دول وسط أوروبا إلى نظم سياسية ديموقراطية، مما جعل هذا النمط من الحكم السياسي يبدو وكأنه مسلّمة من مسلّمات الحياة السياسية المعاصرة. وفي هذا الصدد يرى Hagopian أن هناك علاقة بين

التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده العالم في العقدين الماضيين وسقوط النظم السياسية الديكتاتورية، وأن التغير المنهجي في دراسات التنمية السياسية في منتهى القرن العشرين (المتمثل في تسليط مزيد من الضوء على نظرية التحديث من جديد) يعزى إلى عاملين رئيسيين: العولمة وموجة التحول الديموقراطي الثالثة. فالعولمة عززت شيوع ثقافة عالمية ترتكز على معايير وقيم ليبرالية تتجاوز الحدود يساهم في انتشارها التطور المعلوماتي والتقني، بجانب تنامي حجم الطبقات الوسطى في العالم. وهذا بدوره أثّر في تنامي الشعور السياسي ضد النظم الديكتاتورية ومهد الطريق أمام التحول الديموقراطي (882 :2000). ومن ناحية أخرى، يجب الإشارة إلى أن نظرية التحديث شهدت نوعاً من الركود في عقد السبعينات (Inglehart, 1997:324) على خلاف التنوع والخصوبة الفكرية التي شهدتها عند نشأتها.

واختلف الباحثون في النتائج التي توصلوا إليها في هذا المضمار الفكري، وإن لم يغفلوا الأثر الذي تحدثه التنمية الاقتصادية على مسائل الاستقرار السياسي بشكل عام. حيث أتت المعارضة الأشد لفرضية ليبست (1959) من برزورسكي وآخرين .Przeworski et al (2000) الذين أكدوا على عدم وجود ارتباط بين مستوى التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات الديموقراطية، لأن التحول الديموقراطي يحصل عشوائياً وفي أي وقت، وأن التنمية الاقتصادية في الدول ذات نظم الحكم الأوتوقراطية تعزز من بقاء هذه النظم وتعيق عملية التغير السياسي. لكنهم لم يغفلوا حقيقة أنه عندما توجد المؤسسات الديموقراطية فإن الدول ذات الدخل العالي أوفر حظاً في الحفاظ على نمط حكمها الديموقراطي. ويختلف كل من هادينيوس و توريل Hadenius and Teorell (2005) مع هذا التوجه حيث يؤكدان على دور التنمية الاقتصادية في بقاء واستقرار الدول كاملة الديموقراطية وكذلك تأثيرها الايجابي على

التغير السياسي في الدول شبه الديموقراطية semi-democracy. بينما شدد مارتن ليبست Lipset (1994) على أهمية عامل الشرعية السياسية كي تحافظ الديموقراطيات الحديثة على استقرارها؛ وحتى تحقق الشرعية فإنها تحتاج أن يكون لديها فاعلية سياسية واقتصادية ;لأن معظم عمليات التحول الديموقراطي في الثمانينات والتسعينات تزامنت مع حدوث أزمات اقتصادية مما أثر على الاستقرار السياسي.

وأكد ليبست على أن نجاح عملية التحول الديموقراطي تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية (مؤسسات المجتمع المدني، النظام الانتخابي، الدين والتقاليد السائدة، التنظيم الحزبي، اقتصاديات السوق). في نفس السياق، يرى هنتنجتون (1991) فيما أسماه "موجة الديمقرطة الثالثة"، الممتدة للفترة 1974-1990، أن عاملين أثنين يؤثران على انتشار الديموقراطية واستقرارها: (التنمية الاقتصادية ونوعية القيادة السياسية). فالدول المتوسطة الدخل، التي تتمتع قياداتها بإرادة سياسية ورغبة في التحول الديموقراطي واحترام المؤسسات الديموقراطية عندما يتم بناؤها هي الأقرب إلى النجاح والاستقرار. أما مولر Edward Muller (1995: 966-82) فحاول دراسة المتطلبات الاقتصادية للديموقراطية وخلص إلى أن عدم المساواة الحاد في الدخل، خاصةً في الدول متوسطة الدخل للفترة 1965-1980، أثرت سلباً على تحولها الديموقراطي. وخلافاً لذلك يرى أيبستن وآخرون David Epstein et al. (2006) أن الدخل الاقتصادي المرتفع يحفّز التحول الديموقراطي في الأنظمة السياسية الشمولية، ويعزز استقرار الدول كاملة الديموقراطية، لكنهم يؤكدون على أن الدول شبه الديموقراطية تتبع أنماط سلوك خاصة بها لا يمكن التنبوء بها، فهي بالتالي تشكل مجالاً رحباً لمزيد من البحث :.pp (551-52).

وقد ركز آخر على بعض العوامل والمؤثرات الثقافية والبنيوية. حيث شدّد رونالد انجلهارت Ronald Inglehart على أن التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي والتغير السياسي ظواهر متلازمة ومتناسقة، ويمكن (إلى درجة كبيرة) التنبؤ بحدوثها.

ويضيف بأن "التنمية الاقتصادية تقود إلى التغيرات الثقافية التي تجعل عامة الناس أكثر رغبة في الديموقراطية وأكثر مهارةً في الحصول عليها" (330 :1997). فيما يشير شميتز Hans Schmitz (2004) إلى أنه ليس فقط البيئة الداخلية بل أيضاً الخارجية تلعب دوراً في تحقيق الديموقراطية. حيث إن المؤثرات التي يولدها المجتمع الدولي ومؤسساته العابرة للحدود الوطنية (لاسيما المنظمات غير الحكومية NGO)، المهتمة بحقوق الإنسان والمعايير والقيم الإنسانية العالمية تحدث مزيداً من الضغوط على النخب الحاكمة للتخلي عن الممارسات الديكتاتورية والتحول نحو الديموقراطية. كما نظر بعضهم إلى دور قوى العولمة الاقتصادية في هذا الشأن، وأن مزيداً من التجارة الحرة وحرية حركة الرساميل لها دور إيجابي في هذا الشأن، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تهديد مصالح النخب الحاكمة مما يجعلها تحبط عملية التحول الديموقراطي. حيث إن تضاؤل قبضتها على السياسات الاقتصادية ومخرجاتها، الناتجه عن عملية العولمة يشكل تحدياً لمصالحها، لكن من خلال الإنفاق المتزايد على مشاريع الرفاه الاجتماعي قد تحدث عدم المساواة مما يجعل عملية التحول الديموقراطي أقل كلفة بالنسبة لمصالح النخب الحاكمة (Rudra, 2005: 704-30). بينما يؤكد دورينزليت Renske Doorenspleet (2004) على دور الدولة في النظام العالمي، حيث كلما كان دورها هامشياً كلما كانت فرصتها أكبر لتصبح ديموقراطية، خاصةً وأن الدول الهامشية عادة ما يكون مستوى التنمية الاقتصادية فيها متدنياً مما يعزز النزعة لحدوث تغير سياسي. كما أن وجود الدولة في نطاق جغرافي

ديموقراطي له تأثير إيجابي على عملية التغير السياسي فيها؛ فكلما كانت دول الجوار ديموقراطية كلما كانت فرص انتقال العدوى الديموقراطية إليها أكبر.

ثالثاً: التنمية السياسية والحكم الرشيد:

يمكن الاستنتاج من النقاش السابق أن التوجه الشائع في أدبيات التنمية السياسية يؤكد على أن عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي عادةً ما تصاحب ببعض الآثار السلبية التي تضعف شرعية واستقرار النظام السياسي. فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات النامية في خضم محاولتها بناء الدولة والمجتمع وتحقيق النقلة النوعية المرجوة تؤدي إلى تغير في قيم ومعايير المجتمع وأنماط التفاعل داخله، في نفس الوقت يحدث خلل في التوازنات داخل قوى وعناصر النظام السياسي، وتكون المحصلة النهائية هي إضعاف شرعية المؤسسات التقليدية وتعزيز النزعة إلى عدم الاستقرار. هنا يمكن أن ينظر للتنمية السياسية كأداة لمعالجة هذه المشاكل وإعادة التوازن بين مكونات النظم السياسية وغير السياسية، وهذا ينطبق على ليبيا من وجهة نظري.

أي أن التنمية السياسية في البلدان النامية يجب أن تأخذ في الاعتبار هدف تعزيز شرعية السلطة السياسية ودعم استقرار المجتمع من خلال خلق مؤسسات على قدر كبير من المرونة والفاعلية لمواجهة التحديات التي تفرضها عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي، دون أن الجهد منصباً على إقدار المؤسسات السياسية للتحكم في قوى التغير المختلفة وضبطها. حيث يختلف الكثيرون مع تأكيد هنتنجتون على قوة السلطة السياسية ; لأن ذلك توجه نخبوي يهدف إلى الحفاظ على قوة النظام ويكون ذريعة للحكومة للتشبث بالسلطة (Kesselman, 1973: 142-43) ومدعاة لتشري الفساد والاستبداد على حساب التحول الديمقراطي وخلق البيئة السياسية القائمة على

المشاركة السياسية والتوزيع العادل للسلطة بين قوى المجتمع. بينما يرى آخرون أن التأكيد على مركزية السلطة يكون على حساب التغير السياسي، أي لكبح جماح التغير السياسي، حتى وإن كان هذا التغير في المحصلة النهائية في صالح المجتمع (Bill and Hardgrave, 1982: 75-78).

فخلافاً لتأكيد المنهج المؤسس Institutionalismعلى قدرة وقوة السلطة السياسية في دعم الشرعية والاستقرار السياسيين ترى النظريات ذات التوجه المجتمعي مثل الليبرالية والدستورية بأن الدور الأكبر يقع على عاتق التشريعات والإجراءات والقيم والمعايير السائدة في المجتمع، التي يمكن من خلالها تنظيم عملية التفاعل الاجتماعي بين مكونات وعناصر النظام وبين بيئته المحيطة. لأن السلطة داخل الدولة مجزأة بين عناصر ووحدات النظام مما يقلل من فعالية وقدرة السلطة السياسية على صياغة وصنع سياسات عامة متجانسة وفعالة، وهكذا يقع العبء الأكبر في عملية حفظ الاستقرار وتوازن المجتمع على البيئة الاجتماعية السائدة. وتمثل سيادة قيم التسامح tolerance والمدينية civility واحترام القانون مدعاة لتعزيز الاستقرار السياسي (Andrian and Apter, 1995: 136-170).

من هنا يمكن القول: إن وجود نسق قيمي يستند إلى الثقافة المدينية التي تؤمن بالمثل والمبادئ الجمعية– قيم الوحدة والتكامل والمشاركة واحترام القانون–، وإيمان المؤسسات السياسية بذلك وتطبيقها لها على أرض الواقع، يعتبر عاملاً داعماً للشرعية والاستقرار السياسيين. من هنا تم التأكيد المتزايد لدى أنصار نظرية التحديث الغربية على بناء المؤسسات الديموقراطية التي تعزز الشرعية السياسية للنظم السياسية وتدعم الاستقرار السياسي الداخلي، وتصبح بذلك التنمية السياسية إلى حد بعيد مرادف للديموقراطية. ويعتبر هذا التأكيد المتزايد على مقاربة الديموقراطية في تناغم مع

تزايد موجة التحول الديموقراطي التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير دار الحرية (2008) إلى أنه في العام 2007، ومن إجمالي 193 دولة، كان عدد الدول كاملة الديموقراطية في العالم 90 دولة، 60 ديموقراطية جزئياً، و43 غير ديموقراطية. ويذهب مايكل مانديلبوم Michael Mandelbaum إلى أن نجاح التحول الديمقراطي يتطلب بالإضافة إلى وجود اقتصاد السوق الحر كما هو متعارف. عليه توفر المناخ السياسي الملائم القائم على عنصرين: أولاً المؤسسات السياسية القائمة على حكم / سيادة الشعب popular sovereignty، وثانياً احترام الحرية الفردية individual liberty، خاصةً السياسية منها (حرية الرأي والتنظيم والمشاركة) (130-119 :2007). أما التأكيد المتزايد على مركزية السلطة السياسية، وبالتالي تأخير عملية التغير السياسي والتحكم بها، فإنه يوفر ذريعة للأنظمة السياسية للحفاظ على الوضع القائم status quo على حساب عملية ترشيد السلطة وبناء الحكم الرشيد.

الحكم الرشيد Good Governance:

فيما تؤكد الاتجاهات الحديثة في نظرية التحديث الغربية على أهمية بناء المؤسسات الديموقراطية كسبيل لتحقيق التنمية المنشودة في المجتمعات النامية، والتغلب على التحديات التي تفرضها علمية التحديث الاقتصادي والاجتماعي، شكل ظهور مفهوم الحكم الرشيد في العقدين الأخيرين تحولاً في المقاربة المنهجية لمفهوم التنمية السياسية، نابعاً من إدراك المؤسسات الدولية المعنية بشؤون التنمية بأن المشاكل والإخفاقات التنموية التي تعاني منها المجتمعات النامية مردّه أزمة الحكم crisis of governance التي تعيشها العملية السياسية في هذه المجتمعات (Kura, 2008: 234). ورغم عدم وجود تعريف شامل وموحد لمفهوم الحكم الصالح إلا أن

الباحثين يتفقون على الخطوط العريضة لهذا المفهوم وأنه يدور حول إدارة العملية التنموية (بمدخلاتها ومخرجاتها) والتغلب على ما يجابهها من تحديات (Grindle, 2007: 555). حيث يعرف Kaufmann الحكم governance بأنه التقاليد والمؤسسات السياسية التي من خلالها تمارس السلطة داخل الدولة. ويشمل ذلك عملية اختيار الحكومات ومراقبتها أو تغييرها؛ وقدره الحكومة على صنع وتنفيذ سياسات جيدة؛ واحترام المواطنين والدولة (مؤسسات السلطة) للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بينهما. ويصبح الحكم الرشيد ذلك النوع من الممارسة السياسية الذي يحقق مجموعة من العناصر الأساسية المرتبطة بالفعل السياسي وهي المشاركة السياسية، سيادة القانون واحترامه، الاستقرار السياسي، المحاسبة/المساءلة، النزاهة ومحاربة الفساد (5 :2003). أي أن الحكم الرشيد يعبر عن مجموعة من القيم الضابطة لممارسة السلطة السياسية، بما يخلق نموذجاً للحكم الذي يدعم قضايا المساءلة/المحاسبة، الشفافية، سيادة القانون، الفاعلية الحكومية، محاربة الفساد، والمشاركة السياسية. وهو بذلك يصبح أكثر شمولاً من مفهوم الديمقرطة الذي بدأ في الآونة الأخيرة يشكل عصب نظرية التحديث الغربية، وأكثر قدرةً على الاستجابة للتحديات التي تفرضها عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي التي تتمثل بشكل رئيسي في الأزمات المصاحبة لعملية التغير، خاصةً فيما يتعلق بمسائل المشاركة السياسية، الفساد السياسي، الشرعية السياسية، الاستقرار السياسي.

وعلى هذا الأساس يتم تعريف التنمية السياسية في هذا البحث على أنها تغير سياسي إيجابي يرمي إلى خلق البيئة أو الظروف المناسبة لممارسة الحكم الرشيد. بحيث تصبح ممارسة الحكم الرشيد جوهر التنمية السياسية، لكنها كعملية تتجاوزه لتشمل خلق الظروف التي تؤدي إلى تحقيقه ونجاحه. وتهيئة الظروف المناسبة هنا

يقصد بها إيجاد البيئة القانونية والدستورية التي يمكن من خلالها تقنين العملية السياسية وجعلها أكثر مسئوولية ونزاهة، وذلك من خلال خلق الضوابط الدستورية والقانونية اللازمة. وكذلك إيجاد البيئة الثقافية الحافزة؛ أي تعزيز ثقافة المشاركة السياسية، بما يكفل توسيع دائرة صنع القرار لتشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع. وهذا يساهم في توفر مجموعة من الخصائص التي تساعد في ترشيد الفعل السياسي وتحقق الشرعية والحرية في إقامة التنظيمات السياسية مما يدعم عمل مؤسسات المجتمع المدني ويزيد من المشاركة السياسية، بحيث يرتكز ذلك على وجود الهياكل والبنى القانونية والدستورية التي تقوي من قيم المحاسبة لمنع الفساد المالي والإداري الذي يعيق فاعلية المؤسسات الحكومية، ومن ناحية أخرى يسود مبدأ الشفافية نتيجة سهولة الوصول إلى المعلومات بما يتيح للجميع التعرف على سياسات الدولة وكشف أخطائها وفق الضوابط القانونية المطلوبة لتدفق المعلومات. فعلى سبيل المثال، أهتم تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث (2004) بقضايا الحرية، والحكم الصالح والإصلاح السياسي، من خلال كشف القيود الدستورية والسياسية والقانونية والثقافية التي تعيق عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

إذ يؤكد التقرير على ضرورة خلق البنى اللازمة لإقامة الحرية والحكم الصالح الذي يدعم التوجه الديمقراطي لممارسة السلطة ويقلل من الفساد الإداري والسياسي، مما يزيد من فرص هذه المجتمعات للسير بخطى ثابتة في طريق التنمية.

بالتالي يمكن القول: إن التنمية السياسية وفقاً لهذا التعريف ترتكز على عنصرين:

1- معياري (قيمي) يرتبط بثقافة التسامح والمشاركة.

2- إجرائي يتعلق بإيجاد مؤسسات سياسية، ذات فعالية وكفاءة، تحترم سيادة القانون ومبادئ التعددية السياسية، وتحارب الفساد، مما يدعم الشرعية والاستقرار السياسيين.

وتكمن أهمية هذين البعدين للتنمية في أن عملية التغير السياسي تتبلور في ظل ثقافة سياسية معينة، يجب أن تبتعد هذه الثقافة عن سيطرة نمط ثقافة القيم المطلقة والمقدسة الذي هو مقفل بطبيعته وطارد للتنمية السياسية (أبو عامود، 2007; Almond and Verba, 1963; Inglehart, 1997)، بحيث يتم الابتعاد عن الإقصاء السياسي والاستبداد، ويتم بدلاً من ذلك تعزيز فرص المنافسة competition والمشاركة السياسية/ participation inclusiveness، وسيادة قيم العدل والمساواة واحترام القانون. دون ربط سيادة قيم المشاركة بديانة أو ثقافة دون غيرها، لأن الثقافة كائن حي تتغير، وتنتقل عبر الأجيال، ويتم قولبتها بشكلٍ أو آخر في الغالب من خلال القرار السياسي. وهكذا يمكن القول: إن علمانية الثقافة يجب أن لا ينظر لها على أنها مطلب أساسي لتحقيق المشاركة السياسية، فهناك، على سبيل المثال، دول كثيرة في العالم الإسلامي حققت تقدماً جيداً في هذا المضمار دون التضحية بهويتها الإسلامية.

ويمكن قياس مدى تحقق التنمية السياسية وفقاً لهذا التصور من خلال استخدام مؤشرات الحكم العالمية Worldwide Governance Indicators (WGI) التي يستخدمها البنك الدولي والتي تتمحور حول ستة جوانب للعملية السياسية:

1- حرية الإدلاء بالصوت والمحاسبة Voice and Accountability؛

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence؛

3- فعالية مؤسسات الحكومة Government Effectiveness؛

4- الكفاءة (القواعد) التنظيمية Regulatory Quality؛

5- سيادة القانون Rule of Law؛

6- ومحاربة الفساد Control of Corruption.

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الحكم في العالم حسب المنطقة الجغرافية، ومنه يمكن الاستدلال على ضعف مؤشرات الحكم الرشيد في العالم العربي وبعض مناطق العالم النامي (أفريقيا وبعض دول آسيا) مما يعني تدني مستوى التنمية السياسية فيها.

جدول 1: مؤشرات الحكم الرشيد لدول العالم حسب المنطقة الجغرافية 2006

	حرية التصويت والمحاسبة	الاستقرار السياسي	الكفاءة التنظيمية والحكومية	سيادة القانون	محاربة الفساد	عدد الدول
الدول الصناعية	1.35	0.88	1.39	1.46	1.62	30
وسط وشرق أوروبا	-0.11-	-0.01	-0.33	-0.33	-0.31	26
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.26	-0.01	0.04	-0.20	-0.04	33
شرق آسيا	-0.76	0.15	-0.58	-0.32	-0.61	4
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	-0.07	0.40	-0.27	0.09	-0.30	23
جنوب آسيا	-0.69	-0.88	-0.28	-0.19	-0.44	7
أفريقيا	-0.59	-0.51	-0.75	-0.74	-0.65	49
الدول العربية	-0.97	-0.61	-0.26	-0.16	-0.11	18
العالم	-0.05	0.05	-0.06	-0.06	-0.05	190

ملاحظة: المؤشرات وفق مقياس من 2- (تقييم سالب) إلى 2+ (تقييم إيجابي)

المصدر: D. Kaufmann, , M. Mastruzzi, (2006) Indicators of Good Governance: A. Kraay, & World Bank. Available at: www.worldbank.org/wbi/governance.

رابعاً: الخلاصة:

إن السؤال الذي طرح في أول البحث والذي مضمونة: كيفية التوافق بين الحاجة إلى التحديث الاقتصادي الاجتماعي من ناحية والاستقرار السياسي من ناحية آخر حيث أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة ويؤثر كل منهما في الآخر سلباً أو إيجاباً في المجتمعات المختلفة وعليه يرى الباحث العمل الآتي:

1- تمثل الشرعية السياسية متغيراً وسيطاً تتأثر بعملية التغير التي تتعرض لها البنى الاجتماعية.

2- إن التنظيم السياسي داخل المجتمع الذي تظهر جراء عملية تحديد الاجتماعي والاقتصادي في نفس الوقت تؤثر على الاستقرار السياسي.

3- إن عملية التنمية السياسة والاقتصادية تأتي لمعالجة الأزمات التي تتعرض لها الاقتصادية وتأتي لمعالجة الأزمات السياسية التي تتعرض لها الأنظمة السياسية جراء عجز الأنظمة السياسية على تلبية احتياجات المواطن والمتمثلة في الجانب السياسي حول قضايا الهوية والمشاركة والشرعية والاندماج وبالتالي الاستقرار السياسي.

4- يؤكد الباحث على ضرورة تبني مهموم أشمل للتنمية السياسية يتجاوز الاتجاهات الحديثة في نظرية التحديد الغربية التي تنظر إلى التنمية السياسية من خلال بناء مؤسساتها الديمقراطية.

5- ولذلك فالتنمية السياسية تعني تغير إيجابي يتمحور حول تعجيز فرص ممارسة السلطة وهذا بدوره يدعم الوحدة والاستقرار السياسي.

6- من خلال الدراسة تتضح المؤشرات التي يمكن تطبيقها على جميع النظم السياسية في العالم.

7- يوصي الباحث بالتركيز على مسألة التغير الاقتصادي والاجتماعي لأنهما أساس الاستقرار السياسي.

8- وأيضا من خلال التقارير الدولية والجدول السابق يتبين أن أغلب الأنظمة العربية لا تتبع كفاءة وفاعلية المؤسسات السياسية بقدر اعتمادها بشكل كبير على أسس أيدلوجية وبوليسية وتقليدية مما يتسبب في انعدام الحرية السياسية وبالتالي ينعدم الاستقرار السياسي ويؤثر على الجانب الاقتصادي.

9- من الأهمية بمكان أن يشكل عامل الشرعية والاستقرار السياسي جوهرة دراسات المستقبلية مما يخدم المحصلة النهائية للاستقرار السياسي والذي يترتب عليه النمو الاقتصادي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- أبو عامود، محمد سعد (2007) "التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة مملكة البحرين"، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، (49):10-21.

2- الزيات، السيد عبدالحليم (2002) التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي. الجزء الأول. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004. عمان: المطبعة الوطنية.

4- الدقس، محمد عبدالمولى (1987) التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار المجدلاوي.

5- رشوان، حسين عبدالحميد أحمد (1997) التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

6- ضاحي، طلال محمود (1992) "دراسة نقدية لمفهوم التنمية"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، 5 (2): 537-573.

7- عطية، عبدالقادر محمد (1988) اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

8- الغامدي، عبدالله جمعان (1996) الأزمة الراهنة في حقل التنمية السياسية: دراسة تحليلية نقدية. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

9- الغامدي، عبدالله جمعان (1997) "الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،25(4):85-105.

10- ميتكس، هدى (2000) "الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 28(4): 7-46.

11- والي، خميس حزام (2003) إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12- النشرة الاستراتيجية، مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر، العدد1، لندن، تموز 1981، ص20.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ake, C. (1974) "Modernization and Political Instability: A Theoretical Exploration", World Politics, XXV (4): 576-621.

2- Allardt, E. (1968) "Reaction to Social and Political Change in A Developing Society", in K. Ishwaran (ed.), Politics and Social Change. Leiden: E.J. Brill.

3- Almond, G.A. (1970) Political Development: Essays in Heuristic Theory. Boston: Little, Brown and Company.

4- Almond, G. and Coleman, S.J. (eds.) (1960) The Politics of Developing Areas. Princeton: Princeton University Press.

5- Almond, G.A. and Powell, G.B., Jr. (1966) Comparative Politics: A developmental Approach. Boston: Little, Brown.

6- Andrian, C.F. and Apter, D.E. (1995) Political Protest and Social Change. London: Macmillan.

7- Apter, D.E. (1965) The Politics of Modernization. Chicago: University of Chicago Press.

8- Bill, J.A. and Hardgrave, Jr. (1981) Comparative Politics: The Quest for Theory. Lanham, MD: University Press of America.

9- Binder, L., Coleman, J.S., Lapalombara, J., Pye, L.W., Verba, S. and Weiner, M. (1971) Crisis and Sequences in Political Development. Princeton: Princeton University Press.

10- Black, C.E. (1966) The Dynamics of Modernization: A Study in Comparative History, New York, NY: Harper Torchbooks.

11- Blondel, J. (1968) "Party Systems and Patterns of Government in Western Democracies", Canadian Journal of Political Science, I(June): 180-203.

12- Doorenspleet, R. (2004) "The structural context of recent transition to democracy", European Journal of Political Research, Vol. 30: 309-335.

13- Deutsch, K. (1961) "Social Mobilization and Political Development", American Science Review, 55 (September): 493-514.

14- Dodd, C.H. (1972) Political Development. London and Basingstoke: Macmillan Press.

15- Dowding, K. and Kimber, R. (1983) "The Meaning and Use of 'Political Stability'", European Journal of Political Research, Vol. (11): 229-243.

16- Easton, D. (1953) The Political System. New York: Knopf.

17- Easton, D. (1965) A System Analysis of Political Life. New York: Wiley.

18- Eckstein, H. (1966) Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway. Princeton.

19- Epstein, D., Bates, J.G., Kristensen, I. and O'Halloran, S. (2006) "Democratic Transition", American Journal of Political Science, 50(3):551-569.

20- Freedom House (2008) Freedom Around the World. Available at: www.freedomhouse.org.

21- Gillin, J.L. and Gillin, J.P. (1942) An Introduction to Sociology. Canada: The Macmillan.

22- Gillis, M., Perkins, D. H., Roemer, M. and Snodgrass, D. R. (1986) Economics of Development. New York: Norton.

23- Grindle, M. (2007) "Good Enough Governance Revisited", Development Policy Review, 25(5): 553-574.

24- Hadenius, A. and Teorell, J. (2005) "Cultural and Economic Prerequisites of Democracy: Reassessing Recent Evidence", Studies in Comparative International Development, 39(4): 87-106.